

مرسوم رقم 174 لسنة 2024

بالموافقة على مذكرة تفاهم بشأن تشغيل العمالة

المنزلية بين حكومة دولة الكويت

وحكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق

10 مايو 2024م،

- وعلى المرسوم رقم 84 لسنة 2024 في شأن الحلول والإنايات

الوزارية،

- وبناءً على عرض وزير الخارجية،

- وبعد موافقة مجلس الوزراء،

المطامي مسفر عايش
رستنا بالآتي
mesferlaw.com
مادة أولى



الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة

جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بشأن تشغيل العمالة المنزلية،

والموقعة في العاصمة الأثيوبية - أديس بابا - بتاريخ 27 مايو

2024، والمرفقة نصوصها لهذا المرسوم.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبد الله الأحمد الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية بالنيابة

شريده عبد الله سعد المعوشرجي

صدر بقصر السيف في: 27 ربيع الأول 1446 هـ

الموافق: 30 سبتمبر 2024م

المادة 5

مجالات التعاون بين الطرفين

على الطرفين ما يلي:

1. منع التمييز ضد العمالة المنزلية وضمان حقوقهم في العمل وضمان كافة حقوقهم على أساس قوانين البلدين والتزامهما بموجب القانون الدولي.
2. تقليل تكاليف استقدام العمالة المنزلية في كلا البلدين.
3. يخضع تشغيل ونشر وحماية العمالة الإثيوبية للقوانين الوطنية في كلا البلدين.
4. ضمان استقدام العمالة المنزلية من خلال وكالات التوظيف أو المكاتب أو الشركات التي تم ترخيصها / تسجيلها من قبل حكومة كلا البلدين وفقاً للقوانين الوطنية للطرفين.
5. منح أطراف عقد العمل حق الرجوع إلى الجهات المختصة خلال فترة زمنية محددة في حالة حدوث نزاع تعاقدي يحدده الطرفان وفقاً للقوانين المعمول بها.
6. اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المكاتب أو الشركات أو الوكالات العاملة في مجال استقدام وإرسال العمالة المنزلية في حالة انتهاك القانون حسب القوانين الوطنية في كلا البلدين.
7. التأكد من أن المكاتب أو الشركات أو الوكالات العاملة في مجال استقدام العمالة المنزلية في كلا البلدين لا تتقاضى أي رسوم أو تحجب أي تكلفة استقدام أو تفرض أي نوع من الاستقطاعات بشكل غير قانوني من راتب العامل المنزلي.
8. تعزيز العلاقة بين صاحب العمل والعمالة المنزلية على أساس الاعتراف المتبادل بالحق في العمل بكرامة، وثقافتهم الخاصة.
9. يتعهد الطرفان بمكافحة الاتجار بالبشر والالتزام بالقوانين المحلية ذات الصلة.

المادة 6

مسؤوليات الطرف الأول

سوف يقوم الطرف الأول بما يلي:

1. التأكد من أن توظيف وحماية العمالة المنزلية يجب أن يتم وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والقرارات في البلد المضيف.
2. يكون دفع الأجور للعامل المنزلي وفقاً لشروط عقد العمل ومثبتاً بإيصال أو بأي شكل آخر من أشكال الإثبات تقرره الهيئة العامة للقوى العاملة بدولة الكويت.
3. يحق للعامل المنزلي أن يكون لديه حساب مصرفي باسمه / باسمها وعلى صاحب العمل تسهيل ذلك اعتباراً من الشهر الأول من العمل لتحويل دخله / دخلها إلى إثيوبيا أو أي مكان آخر وفقاً لتقديره، ويكون وفقاً لما هو منصوص عليه في عقد العمل ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الكويت.

مذكرة تفاهم

بشأن تشغيل العمالة المنزلية

بين حكومة دولة الكويت

وحكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

يشار إلى حكومة دولة الكويت بـ "الطرف الأول" ويشار إلى حكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية فيما بعد بـ "الطرف الثاني"، ويشار إليهما مجتمعين فيما بعد بـ "الطرفين".

ووفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة في كل من البلدين، والرغبة في تنظيم الاستقدام وشروط التشغيل والحقوق في العمل، وكذلك ضمان حماية حقوق العمال المنزليين الإثيوبيين وأصحاب العمل في دولة الكويت.

اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة 1

الهدف والتعريفات

الهدف من مذكرة التفاهم هذه هو وضع إطار قانوني لتشغيل العمالة المنزلية في دولة الكويت وضمان حماية حقوق كل من العامل المنزلي وصاحب العمل وتنظيم علاقتهما، ويتم تعريفهم على النحو التالي:

1. صاحب العمل: هو الشخص الذي يلتحق العامل المنزلي بالعمل لديه/لديها بموجب عقد العمل الخاص بالعمالة المنزلية.
2. العامل المنزلي: هو كل ذكر أو أنثى مكلف بأداء عمل يدوي في منزل خاص (وما في حكمه) لحساب صاحب العمل بموجب عقد العمل.
3. عقد العمل: هو العقد المبرم بين صاحب العمل والوكالة والعامل المنزلي أو بين صاحب العمل والعامل المنزلي بموجب العقد الثنائي والثلاثي المرفق (ملحق 1) بموجب مذكرة التفاهم هذه الذي يخضع لأحكام قوانين دولة الكويت.

المادة 2

نطاق التطبيق

مذكرة التفاهم هذه تطبق على كافة العمالة المنزلية الاثيوبية في دولة الكويت.

المادة 3

السلطات المختصة

السلطة المختصة بمتابعة وتنفيذ مذكرة التفاهم هذه هي "الهيئة العامة للقوى العاملة" ممثلة عن حكومة دولة الكويت و "وزارة العمل والمهارات" ممثلة عن حكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.

المادة 4

التمتع بالحقوق وظروف العمل الآمنة

يضمن الطرفان الحقوق والحماية لجميع العمالة المنزلية الاثيوبية في دولة الكويت.

المادة 7

مسؤوليات الطرف الثاني

سوف يقوم الطرف الثاني بما يلي:

1. ضمان استيفاء العمالة المنزلية لمتطلبات الفحص الصحي والخلو من جميع الأمراض المعدية أو المنقولة وإجراء فحوصات طبية شاملة من خلال مراكز طبية موثوقة ومعتمدة من قبل حكومة جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وحكومة دولة الكويت والمصادق عليها من قبل نظام دول مجلس التعاون الخليجي.
2. ضمان توفير صحيفة حالة جنائية لجميع العمالة المنزلية صادرة من السلطات المختصة في أثيوبيا تثبت خلو العامل المنزلي من أي سجل جنائي وأنه حسن السير والسلوك.
3. ضمان إلزام العمالة المنزلية المستقدمة بالتقيد بالقوانين والأخلاق والقيم والعادات الكويتية طوال فترة إقامتهم في دولة الكويت.
4. تسهيل إجراءات عودة العمالة المنزلية التي تخالف الشروط التعاقدية المعمول بها في دولة الكويت.
5. السعي لوضع إجراءات/ آلية لتسهيل وصول ومغادرة العمالة المنزلية إلى/ من دولة الكويت، بما في ذلك وثائق السفر الطارئة.
6. إلزام وكالات التوظيف الأثيوبية بعدم فرض أية رسوم أو استقطاع مالي من راتب العامل المنزلي تصاحب تشغيله أو فرض أي نوع من الاستقطاعات من الرواتب بصورة غير قانونية.
7. ضمان تأهيل وتدريب العمالة المنزلية المحتملة على الأعمال المنزلية في معاهد متخصصة، وتعريفها بالقوانين الكويتية والعادات والتقاليد وشروط وأحكام عقد العمل.
8. ضمان أن يكون استقدام وتشغيل العمالة المنزلية الجديدة من خلال وكالات أو مكاتب مرخصة من قبل حكومة الطرف الثاني.
9. ضمان توظيف العمالة المنزلية البالغة للسن المسموح به والحاصلة على شهادات التأهيل ذات الصلة والمستوفين لدورات التأهيل قبل المغادرة بما يتماشى مع القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها من قبل الطرف الثاني.
10. فرض عقوبات على وكالة الاستقدام الأثيوبية المخالفة لارتكابها أي انتهاك في عمليات الاستقدام.

المادة 8

تسوية النزاعات

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه يجب تسويته ودياً عن طريق المفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

4. ضمان تعزيز وحماية حقوق العمالة المنزلية في دولة الكويت وفقاً لقانون الدولة ولوائحها وقراراتها في البلد المضيف.

5. التأكد من سريان وتنفيذ عقد العمل، والذي يجب أن ينص على حقوق والتزامات كل من صاحب العمل والعامل المنزلي وفقاً لما نصت عليه القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة المعمول بها في البلد المضيف.

6. التأكد من أن صاحب العمل يوفر المأكل والملبس والسكن للعامل المنزلي ويتحمل نفقات تسجيله في نظام التأمين الصحي الذي يغطي العلاج في حالة المرض أو إصابة العمل، وكذلك الالتزام بالتعويض عن إصابات العمل، ونقل جثمان المتوفى إلى بلده وممتلكاته الشخصية وشهادة الوفاة ودفع أجر الشهر الذي توفي فيه العامل والحقوق الأخرى المنصوص عليها في القوانين الكويتية.

7. التأكد من أن صاحب العمل لا يحتفظ بأي مستندات شخصية أو وثائق هوية العامل المنزلي مثل جواز السفر، حيث إن جواز سفر العامل المنزلي هو ملكه، ويجب ألا يكون في حوزة صاحب العمل إلا بموافقة العامل المنزلي.

8. السماح للعمالة المنزلية بامتلاك واستخدام الهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل للتواصل مع أسرهم وحكومة بلادهم ومنع أصحاب العمل من سحبها.

9. ضمان حصول العامل المتضرر على الاستشارة القنصلية بالسفارة الإثيوبية بناءً على طلبه/طلبها وعلى خدمات إدارة العمالة المنزلية المختصة بتسوية أي نزاع ينشأ بين أطراف العقد، على أن تقوم الإدارة نفسها بتسوية النزاع، وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية، يحال النزاع إلى المحكمة المختصة لنظر الدعوى، ويعفى العامل المنزلي من الرسوم القضائية أمام التقاضي بكافة درجاته.

10. تسهيل إجراءات عودة العامل المنزلي إلى بلده عند إتمام العقد أو في حالات الطوارئ، إلا في حالة أولئك المطلوبين لتنفيذ الأحكام أو القرارات الصادرة من جهات التحقيق أو الجهات القضائية.

11. التأكد من أن صاحب العمل يقدم مزايا الأجور وغير الأجور ومستحقات نهاية الخدمة والحد الأدنى للسن القانوني لاستخدام العمالة المنزلية وفقاً لقوانين وأنظمة الطرف الأول.

12. تقديم المساعدة القانونية للعمالة المنزلية في حالة الإخلال بعقود العمل أو قانون العمالة المنزلية.

13. ضمان تأشيرة الدخول والإقامة وتصريح العمل للعامل المنزلي والتي ستكون سارية المفعول من تاريخ الدخول وستظل سارية طوال مدة عقد العمل.

14. إنشاء آلية لتقديم المساعدة للعمالة المنزلية على مدار 24 ساعة في اليوم.

المادة 9

اللجنة المشتركة

1- يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، ويتأسس اللجنة المشتركة مسؤولين كبار، تقوم اللجنة المشتركة بما يلي:

أ. مراجعة وتقييم ومتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم هذه.
ب. التوصية بإدخال تعديلات أو مراجعة أو اتفاقيات إضافية على مذكرة التفاهم هذه حسب الضرورة.

ت. حل أي مسألة قد تنشأ في تنفيذ أو تفسير أحكام مذكرة التفاهم هذه.

2- تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات سنوية أو حسب الضرورة وبناءً على طلب أحد الطرفين بالتناوب بين البلدين، على أن يتم الاتفاق على موعد انعقادها عبر القنوات الدبلوماسية.

3- الطرف المستضيف للاجتماع يتكفل بتوفير مكان اللقاء والمواصلات الداخلية والسكرتارية والتكاليف الإدارية، على أن يتحمل الطرف الآخر جميع تكاليف السفر والإقامة.

المادة 10

الأحكام النهائية

1. تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز النفاذ من تاريخ استلام الإشعار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر، كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائه للإجراءات الوطنية اللازمة لنفاذها.

2. يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه كتابة باتفاق الطرفين في أي وقت، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في البند (1) من هذه المادة.

3. تظل مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول لمدة (3) سنوات من تاريخ الدخول حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يقر أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها قبل (6) أشهر من تاريخ انتهائها.

4. لن يخل إنهاء هذه المذكرة هذه بتنفيذ الأنشطة القائمة التي بدأ العمل على تنفيذها قبل ذلك، إلى حين اكتمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

حرر في اديس بابا بتاريخ 27 مايو 2024 من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما ذات الحجية، وفي حال الاختلاف يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية

الديمقراطية

مفرحات كامل أحمد

وزيرة العمل والمهارات في جمهورية إثيوبيا

الفيدرالية الديمقراطية

عن حكومة دولة الكويت

نايف هابس العتيبي

سفير دولة الكويت لدى جمهورية إثيوبيا

الفيدرالية الديمقراطية



خط عمل (مطلب / بطاقة منزلية) للتقاضي للتوطين

إنه في يوم الموافق / / تلقى على الآتي كالتالي :

(1) السيد/السيدة / الجنسية ويمثل بطاقة منزلية رقم عدد الأثبات فرع
 السكن المدينة ويسكن بمنطقة هاتف رقم (إثبات ليد / صاحب المنزل)

(2) السيد/السيدة الجنسية الجنس تاريخ الميلاد المدينة يحمل جواز سفر رقم (إثبات ليد / العامل المنزلي)

شروط

<p>حيث أن الطرف الأول يرغب في استئجار (مطلب / بطاقة) منزلي للعمل لديه والطرف الثاني (العامل المنزلي) يرغب في العمل لدى الطرف الأول فقد اتفقا على الآتي :</p> <p>أولاً: يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من تكاليف هذه العقد ومكتملاً له .</p> <p>ثانياً: يقر الطرف الأول بإبلاغه على المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1999 بتقنين إقامة الأجانب وتحتويها والقرارات المنفذة ، وكذلك القانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن الصلابة المنزلية والقرارات المنفذة له ، وإلزامهما بكافة الإجراءات المتعلقة بهما .</p> <p>ثالثاً : يلتزم الطرف الأول (صاحب المنزل) بالآتي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- توفير سكن مناسب ومجهز بوسائل العيشة المناسبة للعامل المنزلي (العامل المنزلي) في الحي السكني المناسب . 2- إبلاغ الطرف الثاني (العامل المنزلي) وكسوته بما يكفل له حياة مناسبة ويلتزم بعلاجه وتربيته وتدريبه في الضمان الصحي المتخصص عليه في القانون رقم (1) لسنة 1999 . 3- أداء أجر الطرف الثاني (العامل المنزلي) منذ اليوم الأول للعمل لديه وذلك في نهاية كل شهر ميلادي حتى أن لا يقل عن الحد الأدنى المتخصص عليه بموجب إيفصال استئجار موقع من الطرف الثاني ويعد إيفصال التحويل لرقبه صورة من صور الإثبات باستلام موقع . 4 - تعويض الطرف الثاني (العامل المنزلي) عن إسهامات العمل وفقاً لأحكام القانون الثاني الكويتي حتى ما وقعت أثناء تلبية عمله أو بسببه . 5- استصدار إقامة للطرف الثاني (العامل المنزلي) لمدة هذا العقد وفقاً لأحكام المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1999 بشأن قانون إقامة الأجانب والقرارات المنفذة له . 6- تحمل مصاريف استئجار الطرف الثاني (العامل المنزلي) ولا يجوز له الرجوع بها عليه . 7- تحمل تكاليف إعادة ضمان الطرف الثاني (العامل المنزلي) إلى بلده في حالة وفاته مع صرف أجر الشهر الذي توفي فيه للمستأجر عنه . 8- لا يحق لصاحب العمل تكليف العامل خراج دولة الكويت وفي حال ثبوت ذلك فون موافقة يتم إعفائه أداء على نفقة صاحب العمل . 9- السماح للطرف الثاني (العامل المنزلي) بامتلاك الهاتف واستخدامه ، وذلك خارج ساعات العمل مع مراعاة السرية والتخصصية في مكان العمل وعلى نحو لا يتناقض مع الأدب العامة . <p>رابعاً : يلتزم الطرف الثاني (العامل المنزلي) بالآتي :-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- أداء العمل المتعلق عليه وإتباع تعليمات الطرف الأول وأفراد أسرته و كاتولها على الوجه الأمثل واحترام قوانين و عادات و تقاليد البلاد ، شريطة ألا يخضع لتقيد هذه التعليمات سلامة الطرف الثاني (العامل المنزلي) إلى الخطر أو يسيء إلى كرامته . 2- المحافظة على أسرار وأسرار وممتلكات الطرف الأول والقرارات لمرته . 3- الامتناع عن أداء عمل لدى الغير بأجر أو بدون أجر . 	<p>خامساً : لتكامل صلابة :-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول بمهنته نظير أجر شهري مقداره إنك 2- مدة هذا العقد يبدأ اعتباراً من لإقامة للتوطين لمدة أخرى ما لم يبد أحد الطرفين (الأول والثاني) رغبته في عدم التجديد قبل نهاية العقد بشهرين على الأقل . 3- لا يجوز تشغيل الطرف الثاني أكثر من 12 ساعة يومياً على ألا تزيد ساعات العمل المنفصلة عن خمس ساعات يومياً وبقيتها فترة راحة لا تقل عن ساعة ويحق للطرف الثاني (العامل المنزلي) استراحة ليلية لمدة 8 ساعات متواصلة على الأقل . 4- الحصول على التأمين الطبي (العامل المنزلي) في الحصول على رخصة ليدوية مدفوعة الأجر . 5- إعانة الطرف الثاني (العامل المنزلي) في الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر . 6- يستحق الطرف الثاني (العامل المنزلي) مكافأة نهاية خدمة تكفل لجر شهر عن كل سنة عند انتهاء مدة العقد . 7- عدم انتقال صاحب العمل بأي مستندات أو وثائق إثبات شخصية للعامل المنزلي لديه ، مثل جواز السفر . 8- يمنع تحويل إقامة الطرف الثاني (العامل المنزلي) خلال مدة تسييره من منزله الحالي . 9- يلتزم الطرف الأول بدفع قيمة تكاليف سفر الطرف الثاني عند سفره بعد انتهاء مدة العقد أو أي مدة ممتدة وذلك بالدرجة السوية إلى بلده الأصلي . 10- أي نزاع قد ينشأ بينهما يتسوس أي بلد من بلد هذا العقد يملك الاختصاص فيها لإدارة الصلابة المنزلية لتسوية النزاع وفي حالة تعذر التسوية يملك إلى المحكمة المختصة . 11- كل ما لم يرد ذكره بهذا العقد يخضع لأحكام القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن الصلابة المنزلية والقرارات المنفذة له وإذ لم يوجد به نص فتطبق أحكام القانون الكويتي . 12- حذر هذا العقد بالتأمين العربية والإنجليزية وعلى جميع الأطراف العلم بمصروفات هذا العقد ويعتمد النص باللغة العربية ويرجع له عند النزوم . 13- حذر هذا العقد من أصل وثلاث نسخ ، أصل العقد يرسل لإدارة الصلابة المنزلية بعد وصول الطرف الثاني للبلاد وتوقيع على العقد والنسخة الأولى والثالثة شام للطرف الأول والثالثة ترسل للطرف الثاني (العامل المنزلي).
<p>مخبر الأول الاسم : الرقم :</p> <p>مخبر الثاني الاسم : الرقم :</p>	<p>رابعاً : يلتزم الطرف الثاني (العامل المنزلي) بالآتي :-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- أداء العمل المتعلق عليه وإتباع تعليمات الطرف الأول وأفراد أسرته و كاتولها على الوجه الأمثل واحترام قوانين و عادات و تقاليد البلاد ، شريطة ألا يخضع لتقيد هذه التعليمات سلامة الطرف الثاني (العامل المنزلي) إلى الخطر أو يسيء إلى كرامته . 2- المحافظة على أسرار وأسرار وممتلكات الطرف الأول والقرارات لمرته . 3- الامتناع عن أداء عمل لدى الغير بأجر أو بدون أجر .

